

تاريخ القبول: 2021/07/ 31

تاريخ الاستلام: 2021/06/ 01

الملخص: تعد حوكمة التعليم الجامعي من العمليات الأساسية التي تركز عليها البرامج التعليم العالي، وإذا كانت الحوكمة كمصطلح مأخوذ من حوكمة الشركات هي منظومة من القوانين والعوامل التي تتحكم في عمل الشركة وفي علاقاتها بالزبون والشركاء وبالمجتمع، كما تختص بالتعليمات والأحكام لفرض الانضباط والرقابة ولتحديد المهام والصلاحيات، بهدف تحسين الأداء بما يخدم مصالح الشركة ومساهمتها، هذا عن حوكمة الشركة الاقتصادية التي هدفها مادي نفعي وربحي، أما عن معنى حوكمة الجامعة فهي عنصر هام في إصلاح التعليم العالي (كمفهوم جديد) يتضمن كيفية قيام الجامعات وأنظمة التعليم العالي بتحقيق أهدافها ووظائفها (كوظيفة الاتصال، والتسيير واتخاذ القرار، والتدريس والمتابعة الخ...) وهذا بوضع لوائح تجسد وتحدد المسؤوليات والصلاحيات لمراقبة التطبيق والتنفيذ الناجح للبرامج ولهيئات التدريس وبالتالي لتطوير المعرفة العلمية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الإلكترونية – التعليم العالي- الجامعة- المعرفة- المورد البشري.

Abstract: The governance of university education is one of the basic processes on which higher education programs are based, and if governance, as a term taken from corporate governance, is a system of laws and factors that control the company's work and its relations with the customer, partners and society, and it is also concerned with instructions and provisions to impose discipline and control and to define tasks and powers With the aim of improving performance in a way that serves the interests of the company and its shareholders, this is about the company's economic governance whose objective is material, beneficial and profitable As for the meaning of university governance, it is an important element in the reform of higher education (as a new concept) that includes how universities and higher education systems achieve their goals and functions (the function of communication, management and decision-making, teaching and follow-up, etc. ...) and this is by developing regulations that embody and define responsibilities and powers to monitor implementation And the successful implementation of programs and teaching staff and thus to develop scientific knowledge.

Key words: e-governance - higher education - university - knowledge - human resource.

مقدمة:

إن التيار الحديث المتبع في حوكمة مجال التعليم العالي يركز على ميدان البحث العلمي وربط الجامعة بالمجتمع وتحقيق حاجاته وحل مشكلاته، وهذا ما ينقص جامعاتنا فهناك نقص في التمويل وهناك محدودية في البحث العلمي، وعدم مطابقة مناهج التدريس ومتطلبات سوق العمل وغيرها من الأمور التي جعلت من وضعية الجامعة الجزائرية على غرار باقي الجامعات في الدول العربية أقل مستوى عن الدول الغربية ومن المجتمعات المتقدمة، ومن الضروري النظر في هذا النقص، ومنه ينبغي للتعليم العالي في الوطن العربي أن يسير وفق المستجدات التي خصت مجالات التعليم العالي منها التعليم عن بعد والاستفادة من شبكات المعلوماتية ونظم الجامعة الافتراضية وغيرها من المجالات التي تضبط جودة أداء العمل والتعليم العالي وهذا ما بينته الثغرة وصعوبات التعليم عن بعد في ظل أزمة كورونا التي تمر بها شعوب المعمورة، ولتحويل ميدان التعليم العالي من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والجودة، وتدي الصعوبات ومن التعليم المعتمد على الآخر إلى التعليم المعتمد على الذات.

أولاً: إشكالية الدراسة:

تعد الحوكمة الإلكترونية من الأسس الهامة حديث الساعة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف المؤسسات، وذلك بتقديم الخدمات وتبادل المعلومات والاتصالات والتكامل بين مختلف الأنظمة الإدارية والتنظيمية داخل المؤسسة وبين الحكومة والمواطن والشركاء الاقتصاديين والفاعلين الاجتماعيين. ويتم تحقيق الحوكمة الإلكترونية لمجموعة من الأهداف والمصالح المشتركة بطريقة فعالة وسريعة، كما تتحقق الفعالية الإدارية والشفافية وروح المسؤولية داخل التنظيم ويكون تسهيل المهام الإدارية إذا تم التحكم في تطبيق آليات الحوكمة الإلكترونية من قبل الأعضاء المساهمين في تسيير المؤسسة.

وبما أن الجامعة هي المؤسسة الأولى لقطاع التعليم العالي والتي بحكم دورها الريادي ومكانتها في نجاح المشروع الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، فالحوكمة الإلكترونية مجال لا بد منه لتحسين أدائها وتطوير معارفها العلمية والعملية قصد تطبيقها على أرض الواقع، فهي من المؤسسات التي تسعى اليوم مواكبة التطور العلمي والبحثي للعالم، والتوجه نحو حوكمة الكترونية لمهامها ووظائفها المختلفة في التعليم والبحث العلمي... فقد أثبتت الجامعات في الكثير من الدول تواجدها من خلال تقنيات العمل والتطبيقات العملية والعملية للتكنولوجيا الحديثة.

لا يمكن للجامعة الجزائرية تحقيق توجيها نحو تطبيق الحوكمة بشكل فعال إلا من خلال تبني استراتيجي لاستخدام التقنيات الحديثة في التعليم والعمل البحثي، وتوفير بني تحتية من إمكانات مادية وبشرية واستقلالية ذاتية وأكاديمية، وأيضاً توفير التكوين للفريق من موظفين وأساتذة جامعيين والوعي بأهمية الحوكمة الإلكترونية وبعث روح المسؤولية داخل المحيط الجامعي (أساتذة، موظفين، عمال وطلبة).

من هنا نطرح التساؤل التالي: ما هو دور الحوكمة الإلكترونية في تطويرها للمعرفة العلمية داخل الجامعة الجزائرية؟

ثانياً: التأصيل النظري للدراسة:

1 - تعريف الحوكمة:

أ/ لغة: يقصد بمصطلح الحوكمة ككلمة إغريقية تعني قدرة ربان السفينة الإغريقية ومهارته في قيادة السفينة وسط الأمواج وما يمتلكه من حكمة وأفكار وسلوكيات نزهة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب⁽¹⁾.

أما حوكمة الشركات فهي ترجمة للمصطلح الانجليزي CORPORATE GOVERNANCE، وهو مصطلح حديث في اللغة العربية، ظهر للاستخدام في القاموس اللغوي سنة 2003، حيث نجد في معاجم اللغة العربية والبحث تحت لفظ «حكم» بمعنى أن الحكم عند العرب تقول: حكمت وأحكمت، بمعنى: منعت، ومن هذا قيل للحاكم بين الناس حاكم لأنه يمنع الظالم من الظلم⁽²⁾.

ومن معانها أيضاً: الحكمة وهو وضع الشيء المناسب في المكان المناسب، والحكم: سياسة الناس بما يصلحهم⁽³⁾.

لا يوجد إجماع في الأدبيات على تعريف موحد لمصطلح الحوكمة، فتعرف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة تعرف بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها، كما تعرفها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) بأنها مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح. وفي تعريف آخر، الحوكمة هي الطريقة التي تدار بها الشركة وآلية التعامل مع جميع أصحاب المصالح فيها، بدءا من عملاء الشركة والمساهمين والموظفين، بما فهم الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة، وإنهاء بألية تعامل الشركة مع المجتمع ككل.

ومعنى "الحوكمة" أيضا: هي مجموع النظم التي تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في الشركة (أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، المساهمين... الخ)، بهدف تحقيق الشفافية والعدالة ومكافحة الفساد ومنح حق مساءلة إدارة الشركة لحماية المساهمين والتأكد من أن الشركة تعمل على تحقيق أهدافها وإستراتيجياتها الطويلة الأمد.⁽⁴⁾

ويرى بعض الباحثين أن مشكلة تدني مستوى التعليم العالي في الوطن العربي يكون في مسائل إدارية وليست في موارده الهذبة فقط، حيث "تفتقر إلى إدارة هذه الموارد، وإلى إدارة التعليم ومسؤولية عن إدارة وتوجيه أهم هذه الموارد، خاصة الموارد البشرية وتنميتها."⁽⁵⁾

2 - مقومات وشروط حوكمة الجامعات:

كما أن الإدارة الجيدة هي هدف للوصول الى حوكمة الجامعة ولفعالية أداؤها، وتعتبر من الأمور الهامة التي أثارت العديد من الأفكار والنظريات وأسالت الكثير من الحبر حول أساليبها وأنماطها، وللوصول إلى الغايات المرجوة في تحسين كفاءة النوعية لخريجي الجامعة، فإن الاهتمام الذي توليه أغلب الدراسات الحديثة يتمثل في تحديد المقومات والملامح المستقبلية للتعليم خاصة التعليم العالي وتتمثل هذه المقومات في الآتي⁽⁶⁾:

أ - طرائق التدريس: يجب أن تكون الوسائل والطرائق المستخدمة في التدريس مناسبة لتحديات المستقبل وتكون مركزة على مفهوم التعليم بدلا من نقل المعرفة والفهم بدلا من التلقين، والاهتمام بروح الإبداع لتنمية القدرة على الاستنتاج والطرائق مرنة ومتنوعة ومواد مبتكرة وتكنولوجيا عالية وأن يرتبط النظري بالتطبيقي والتعليم الذاتي والاعتماد على النفس.

ويرتكز هنا موضوع طرائق التدريس على التجارب العملية والبحوث الميدانية وحقول الاختبارات التطبيقية.

ب - الوسائل البيداغوجية: وتشمل كل الاجهزة وآليات المستخدمة في عملية التلقين المعرفي وايصال الافكار للطلاب.

ج- تكنولوجيا التعليم: وهي إدخال التقنيات المتطورة في التعليم مثل أنظمة الإرشاد الذكية، الانترنت، الأقمار الصناعية (في بريطانيا شبكي super janet-janet)

د- التقويم: هو تقويم البرامج تقويم بنائي يكون متنوعا (شفويا، تحريرية...)

هـ- هيئة التدريس: لبناء تعليم عال يستطيع توجيه اهتمام خاص بالهيئة التدريسية بإعطائها الحرية والحيوة الكريمة، المراجع والمصادر العلمية...

و- إدارة التعليم العالي: بالهوض بكل وظائف الإدارة من تخطيط وتنظيم وإشراف ورقابة وتقييم ومتابعة تأديتها بإتقان وإحكام. فلقد كانت الإدارة الحديثة الاقتراح العلمي والفلسفة الحديثة في تطوير إدارة التعليم العالي ولمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، ما جاء في دراسة "إيدي Eddy وآخرون"⁽⁷⁾:

- أن يتعين على مديري التعليم العالي إرساء مناخ أخلاقي في مؤسساتهم مع إظهار التزامهم بالمستويات الأخلاقية العليا قولاً وفعلاً.

- العمل بروح الفريق والجهود المشتركة والجماعية.

- ممارسة أساليب القيادة الرقابية لتحديد المسؤوليات التعليمية والوصول لمعدلات قياسية في الإنجاز.

- اكتشاف مسارات خلاقة للتعاون مع الكيانات الخارجية مثل القطاع الخاص.

- استيعاب وإدراك التأثيرات العالمية... وتطوير وتعزيز الحافز الذاتي.

- التركيز على الأهداف ووسائل الاتصال.

- تحرير مؤسسات التعليم من البنى التطبيقية والاتجاه نحو اللامركزية.

ثالثا: التراكم المعرفي ودور الجامعة في تنمية الواقع الاجتماعي والاقتصادي:

تمثل المعرفة العلمية في التنمية الاقتصادية مجمل الأساليب والطرق التي يعرفها ويفهم استخدامها الإنسان والتي لها تأثير عميق على الاقتصاد وتهدف إلى:

- محاولة فهم وقياس التأثير الذي تخلقه المعرفة في الواقع الاجتماعي والاقتصادي.

- محاولة فهم طرق تراكم المعرفة العلمية والنظرية.

- محاولة كشف المعرفة وتعلمها ونقلها إلى الآخرين وتطبيقها في الواقع.

فإقتصاد المعرفة هي جزء من التحليل الاقتصادي الخاص بالطرق العلمية والهندسية التي تتناول دراسة وكشف التطور لأساليب التقدم العلمي والفني أو ما يسمى بالتكنولوجيا الحديثة، وهي أيضا دراسة الثقافة المعرفية في المؤسسات التربوية وخاصة في الجامعات وطرق التعليم والتعلم.

يمكن القول ان هناك اعتماد متبادل بين موضوع تراكم المعرفة والتطور والبحث العلمي وما يتم التوصل اليه من نتائج

وتطبيقات في اقتصاديات الدول والمجتمعات. ومن هنا فإن التطوير المعرفي يستند إلى البحث العلمي الذي يقود إلى امتلاك

التكنولوجيا التي تعتبر المؤثر المباشر والأساسي في تحقيق حالة الاستثمار الأمثل للموارد الاقتصادية من اجل الوصول إلى حالة التطور الاقتصادي.

فقد دلت تجارب مجموعة من دول العالم النامي كنيابون وكوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا لاسيما في جنوب شرق آسيا

باعتبارها دول تهتم بالمعرفة على حقيقة هذه العلاقة بين المعرفة والواقع الاقتصادي. حيث استفادت هذه الدول من اكتساب المعرفة ثم تطبيقها لتصل إلى مرحلة التنافس مع دول متقدمه كالولايات المتحدة الأمريكية.

ويؤكد الباحثون على أهمية البحث العلمي لتلبية الاحتياجات الطبيعية والبشرية، وخاصة الاستثمار في الجانب البشري

والتركيز على دور الشباب في تحقيق التنمية ومستقبل الدولة، فحسب الدراسات البيولوجية والنفسية هناك ارتباط بين حاجات الشباب في

حالة إشباعها أو عدم إشباعها خاصة في المجتمعات المعاصرة التي تحتكم أكثر من القيم المادية الملموسة (نقصد هنا المعرفة والفكر)، فأهم الحاجات إثارة لمشكلات الشباب في المجتمع هي⁽⁸⁾:

-الحاجات الر تأمين المستقبل (الحصول على وظيفة - توفير الدراسة- الارتقاء في المسار المهني- توفير التعليم بمراحله- الحاجة الى تكافؤ

وتساوي الفرص - الحاجة الى الحماية الاجتماعية بمختلف أنواعها كالتأمين على المرض والعجز والبطالة وغيرها... وبالتالي تكون الحاجة الى

توفير مستوى مؤهل للتكوين والتعليم لفئة الشباب وهي عملية أساسية لترقية مستوى الكفاءات المعرفية في المجتمع وخاصة في الجامعة.

وبما أن التفكير والمعرفة ينموان ويتطوران عن طريق التعلم والتعليم، فقد إعتبره العلماء مظهرا من مظاهر الذكاء الذي يمكن

تدريبه وتنميته لدى الفرد، وتنمية الفرد والمورد البشري بمثابة نظام كلي يشمل عدة عمليات أهمها توصيف الوظائف، الاستقطاب،

الاختيار، التدريب، الإشراف وتقييم الأداء، وهدف تنمية المورد البشري هو ايجاد قوة منتجة، مستقرة وفعالة⁽⁹⁾.

إن عناصر العملية التعليمية في رأي العلامة "ابن خلدون" تجعلنا نقف عند مفهوم التعليم فيقول عنه: "التعليم للعلم من جملة الصنائع،

ذلك إن الحدق في العلم والتفنن فيه والاستيلاء عليه إنما هو بحصول ملكة وما لم تحصل هذه الملكة لم يكن الحدق في ذلك المتناول حاصلًا وهذه الملكة هي غير الفهم والوعي"⁽¹⁰⁾.

فالتعليم عند "ابن خلدون" هو صناعة والصناعة لا تعني المهنة للتعليم وإنما تتجاوز كل المهن التي تحدثها عملية التعليم.

رابعا: وظائف التعليم العالي (الجامعة):

للجامعة أدوار عديدة لا بد أن تقوم بها حتى تساهم بشكل فعال في عملية التنمية والبناء بأبعادها المختلفة لاسيما وأنها وليدة المجتمع، على

الرغم من تعدد أهداف الجامعة وتنوعها، إلا أن مضمون هذه الأهداف يتركز حول ثلاث وظائف رئيسية للجامعة:

1 - التعليم:

"أصبح التعليم الأداة الرئيسة في تحقيق التقدم والتنمية الشاملة، وبات الفرد المتعلم، هو العنصر الفعال في الهبة الشاملة للمجتمع، كما أصبحت التقدم والتنمية، تقاس بما أنجزته الحكومات والمجتمعات من تعليم وثقافة لأبنائها، وما حققته من خطط وبرامج تعليمية، تساعد في تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وبناءً على ذلك، أيقنت الكثير من الدول أهمية التعليم بصفة عامة، والتعليم الجامعي بصفة خاصة، لارتباطه الشديد بعوامل التنمية والتقدم لذلك أصبح ال نفاق على الجامعات استثمارا حقيقيا في تنمية الموارد البشرية وجزءاً من سياسة التنمية الشاملة"⁽¹¹⁾

"وتعتبر وظيفة التعليم الأولى المناط بالجامعات القيام بها، نظراً لكون الجامعات مسئولة عن إعداد الخطط والبرامج الدراسية وطرح التخصصات التي تناسب سوق العمل، وبالتالي إعداد الطلبة وتزويدهم بكافة أنواع المعرفة، والمهارات المطلوبة للاندماج بسوق العمل وتلبية احتياجاته."⁽¹²⁾

هذا وتعرف جودة التعليم العالي والجامعي بالقدرة على جعله ملائماً من حيث دوره ومكانته في المجتمع، ومهامه التعليمية والبحثية والخدمية والإنتاجية، وعلاقته بالدولة والعالم وتفاعله مع مستويات التعليم، انطلاقاً من حاجة الاقتصاديات الحديثة إلى خريجين قادرين على تطوير معارفهم باستمرار والتحلي بصفات الباحثين وأصحاب العمل في سوق متغير باستمرار."⁽¹³⁾

وهكذا تهدف الجامعة إلى إكساب الطلبة المعارف المختلفة وتنمي فيهم روح الاستقلالية والدافعية للإبداع والابتكار والمشاركة الفعلية في قضايا المجتمع وفي عملية التغيير. كذلك يؤدي التعليم الجامعي إلى تكوين مواطن على درجة كبيرة من النضج العقلي، والوعي والفهم لمشكلات الحياة اليومية من خلال إعداد مواطن ناضج واعي يهتم مجتمعه ولديه من المهارات ما يؤهله لأن يكون كفوفاً في تخصصه.

2 - البحث العلمي (تطوير المعرفة):

"يعد البحث العلمي في أي مجتمع من الأسباب الأساسية والهامة للتقدم العلمي والتنمية، لما له من مشاركة فعالة في التنمية بجميع جوانبها، كما أنو يساعد على إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها القطاعات الإنتاجية، ويساعد في تحسين الأداء، وزيادة الإنتاج والحصول على جودة عالية لمنتجات والخدمات. وقد زادت أهمية البحث العلمي مع تصاعد حدة المتغيرات العالمية، وخاصة الثورة العلمية، والتكنولوجية، التي تركز على المعلومات وإبداعات العقل الإنساني"⁽¹⁴⁾

يعتبر البحث العلمي أحد الوظائف التي يستند إليها التعليم الجامعي في مفهومه المعاصر فالمتوقع من الجامعة أن تقوم بتوليد المعرفة والاختراعات المطلوبة عن طريق متابعة البحث والتعمق العلمي والإسهام في تقدم المعرفة الإنسانية لوضعها في خدمة الإنسان والمجتمع عن طريق تشخيص مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية، وإيجاد الحلول العلمية المناسبة لتطوير الحياة في مجتمعات هذه الجامعة، فلا يمكن أن توجد جامعة بالمعنى الحقيقي، إذا هي أهملت البحث العلمي.

"هذا ويعتبر البحث العلمي أكثر الوظائف التصاقاً بالجامعة لسببين: أولهما أن الجامعة تتوافر لديها الموارد الفكرية والبشرية القادرة على القيام بنشاطات الأبحاث المرتبطة بحاجات التنمية للدول، وثانيهما: أن الجامعة تعد المؤسسة الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الأبحاث بصورة انضباطية والتي يمكن ليا أف تقد الخدمات الاستشارية التي تحتاج إليها قطاعات المجتمع المختلفة سواء أكانت حكومية أم القطاع الخاص."⁽¹⁵⁾

3 - خدمة المجتمع:

تعتبر خدمة المجتمع الوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة، وأصبح على الجامعة أن تقدم خدماتها مباشرة للأفراد في المجتمع سواء اكان ذلك في صورة برامج تعليمية تفويضية أو تكاملية في صورة تدريبية أو برامج لإعادة التدريب أو برامج تحويلية لغرض مهم مطلوبة في المجتمع لا يتوافر لدى الأفراد متطلباتها، وقد أدى ذلك إلى خروج الجامعة من عزلتها، وأم تفتح أبوابها على المجتمع لأنه عندما تنعزل المجتمع وتتخلى عن الموقف الناقد والوعي بما حولها وبمن حولها تصير معارفها متكدسة لا ترتبط بحركة الحياة المتطورة ويفقد العم قيمته الاجتماعية، والمعرفية أيضا، وتتأثر الجامعات وتؤثر في محيطها، ول يعد ممكناً أن تجد جامعة ناجحة تعمل بمعزل عن مؤسسات المجتمع المدني

والقطاعات الإنتاجية، وتدرك الجامعات مدى الحاجة لتعزيز هذه الشراكة وتنميتها، وتبدأ الشراكة الفاعلة بين الجامعات والمجتمع من خلال العملية التعليمية والتدريبية.

هذا وتبرز أهمية خدمة المجتمع كوظيفة حديثة للجامعة من كونها أداة لتطبيق المعرفة في شتى الميادين والاختصاصات وترجمتها إلى واقع ملموس يسهم في تقدم الحضارة الإنسانية وازدهارها فما يشهده العالم اليوم من تقدم تكنولوجي وتطور في العلوم الطبيعية والسلوكية والاجتماعية ما هو إلا نتائج تطبيق المعرفة التي توصل إليها العقل البشري عن طريق البحث والتجريب العلمي في الجامعات.

4 - التنشيط الثقافي والفكري العام: يعتبر نشر العلم والثقافة من رسالة الجامعة، والتي هي بمثابة مركز للإشعاع الفكري والمعرفي

وتنمية الملكات المهارات العلمية والمهنية، والتي تمثل الحجر الأساسي لعمليات التنمية الوطنية⁽¹⁶⁾

ف للجامعة دور كبير في تقديم المعرفة وتشجيع القيم الأخلاقية والنهوض بالمجتمع، كما أنها تسعى للحفاظ على هوية المجتمع والتجديد في هذه الهوية باتجاه تحديات المستقبل. كما أن دور مؤسسات التعليم العالي، خاصة في أغلب الجامعات في البلدان المتقدمة سيفرض تبعات مهمة على أوضاع التعليم العالي في البلدان العربية، خصوصا وأن المجتمعات العربية تقع في عداد المتلقين السلبيين لموجات العولمة، كما أن هذه التبعات تتطلب التكيف للتعليم الجامعي مع بيئته المجتمعية، أي مع الهوية والخصائص القيمية والمعتقدات والأفكار خاصة في البلدان العربية.

و يمكن أن نستخلص مجموعة من الوظائف والمهام الرئيسية للجامعات والمعاهد العليا في وظائف أساسية متكاملة هي:

- إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية من المستوى العالي في مختلف التخصصات التي يحتاجها المجتمع وفي مختلف مواقع سوق العمل لبدء التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيقها.
- المشاركة في تقدم المعرفة وتشجيع القيم الأخلاقية والنهوض بالطبقات الاجتماعية التي تؤدي إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي.
- المشاركة في تحقيق التنسيق والتكامل بين التعليم الجامعي و مراحل التعليم العام من جهة، وبين التعليم الفني والتكنولوجي من جهة أخرى وذلك بهدف الوصول إلى توازن مرن مناسب بين مدخلات Input مراحل التعليم المختلفة ومخرجاتها Output .
- إيجاد قاعدة اجتماعية عريضة متعلمة، تضمن حداً أدنى من التعليم لكافة فئات المجتمع ويتطلب ذلك محو أمية جميع الأفراد، كحد أدنى للمعرفة والمواطنة الصالحة.
- المساهمة في تعديل نظام القيم والاتجاهات، بما يتناسب والطموحات التنموية في المجتمع، وزيادة قدرة التعليم على تغيير القيم والعادات غير المرغوب فيها، لخدمة كافة قطاعات الإنتاج والخدمات الإدارية، والقضاء على البطالة.
- إعداد القوى البشرية وتأهيلها وتدريبها للعمل في القطاعات المختلفة وعلى كافة المستويات والمهن وذلك عن طريق تزويدها بالمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة للعمل المستهدف، وبما يمكنها من التعايش مع العصر التقني، وتطوير وسائلها محليا مع التركيز على العلوم وتطبيقاتها المختلفة، وبالتالي ضمان وجود قاعدة دائمة من الموارد البشرية وصيد مستمر من رأس المال البشري.

- تنمية الموارد العلمية والتكنولوجية واستغلالها من خلال الأفراد، القادرين على تحمل أعباء التنمية وقيادتها.
- تنمية الحوار وأنواع التفكير لدى الأفراد، بما يحقق اتصالهم بجزورهم الثقافية وانتمائهم الوطني وأصواتهم.
- انفتاح التعليم على العالم الخارجي، لتعميق التفاهم والحوار مع شعوب العالم.
- نشر المعرفة وتأهيل الهوية الوطنية والقومية بما يوفر ثقافة مشتركة، ومنهجاً موحداً، في التخطيط والتنظيم والعمل الإنتاج.
- إرساء الديمقراطية الصحيحة فهناك مثل يقول "كلما تعلم الإنسان اذت حرته" وهذا يعني ارتباط الحرية بالتعليم، فالتعليم يحرر الإنسان من قيود العبودية والجهل، ويحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذي يعد أول خطوات العدالة الاجتماعية وعن طريق تدريب الأجيال الصاعدة على أسلوب الحياة الديمقراطية، وتأسيساً على ذلك، يصبح للتعليم -مؤسساته التعليمية -

وظائف هامة تنتمثل أساسا في عوامل الإنتاج والتوزيع، وهما العنصران المتميزان في تحديد التنمية وخاصة التنمية الاقتصادية (ثروة وانتاجا) والتنمية الاجتماعية (توزيعا واشباعا).⁽¹⁷⁾

خامسا: حوكمة قطاع التعليم العالي في ظل المستجدات الراهنة ودورها في تطوير المعرفة العلمية:

1 - مزايا الحوكمة في قطاع التعليم وقطاع الخدمات:

ان من أهم مزايا الحوكمة في أي قطاع التعليمي أو الخدماتي في وقتنا الراهن، هو بمثابة حلول لإشكاليات عدة تخص الفساد والتسلط والإقصاء وغيرها من مظاهر التخلف... وذلك كونها تساهم في تحقيق ما يلي:

- تحقيق الشفافية: الحوكمة الإلكترونية تعمل ضمن الهياكل الحكومية بشكل مباشر مع كل فرد أو مواطن، وتسمح له بأخذ بالقرارات، وهذا توفير كل الخدمات بشكل فعال وبطريقة بسيطة وسهلة للاستخدام.
- تمكين المشاركة الفعالة: لكل مواطن الحق في المشاركة في الرأي العام من أجل إتاحة فرصة للجميع للاستفادة من المعلومات والخدمات المتوفرة، ويكون هذا عن طريق التكوين وعن طريق مختلف الوسائل التكنولوجية المتاحة عن بعد.
- النجاعة والمردودية: تكون في تقسيم المهام والتنظيم للمؤسسات التعليمية ووظائف الهياكل الحكومية التي تعمل على تقديم مختلف الخدمات بأقل تكلفة، وتحقيق جودة الخدمات حسب متطلبات كل فرد.

حيث تشكل عملية ظهور الحوكمة الإلكترونية خاصة في العقود الأخيرة على خلفية التحولات والتغيرات الهائلة على مستوى التقنيات التكنولوجية في مجال الاعلام والاتصال مما دفع كل المنظومة التعليمية لإثراء المعرفة وتحولها الى النمط الإلكتروني خاصة في الدول المتقدمة في ظل المنافسة الشرسة لآليات نظام العولمة وأهدافها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية.

ولقد حملت هذه الدول مشاريع عديدة للحوكمة الإلكترونية نحو بلدان الدول النامية، من خلال الترويج لبشبكة الانترنت، وتطوير عتاد المعلوماتية بأسعار جد معقولة، وتطوير مستويات التشفير للبيانات وأصبحت الثقة بالشبكة وأمنها متاحا للجميع. وكذلك ظهور التجارة الإلكترونية ورقمنة الاقتصاد. وأصبح على الدول تبني هذا المشروع من خلال:

- التزام بتبني مشروع الإدارة بالحوكمة الإلكترونية.
- التخطيط الاستراتيجي لعملية التحول نحو عالم الرقميات.
- وضع خطة متكاملة للاتصالات الشاملة بين جميع الإدارات والجهات.
- التركيز على دراسة حاجيات الزبون والعملاء وإشباعها.
- الاهتمام بتقديم خدمات الإدارة الإلكترونية لتحسين الأداء.
- التركيز على القدرات والكفاءات التقنية والإبتكارية لمختلف القطاعات.

2 - مجالات الحوكمة في التعليم العالي:

هي المجالات والطرق والأدوات والأجهزة المستهدفة في النظام التعليمي بغرض تحقيق أهداف تعليمية محددة ويمكن تحقيقها فيما يلي:

*إثراء التعليم: أوضحت الدراسات والأبحاث (منذ التعليم السمعي البصري) ومرورا بالعقود أن الوسائل التعليمية تلعب دورا جوهريا في إثراء التعليم من خلال إضافة أبعاد ومؤثرات خاصة وبرامج متميزة إن دور الوسائل التعليمية يعيد التأكيد على نتائج الأبحاث حول أهمية الوسائل التعليمية في توسيع خبرات المتعلم وتسيير بناء المفاهيم وتخطي الحدود الجغرافية والطبيعية.

*اقتصادية التعليم: ويقصد بذلك جعل عملية التعليم إقتصادية بدرجة أكبر من خلال زيادة نسبة التعليم إلى تكلفته، فالهدف الرئيس للوسائل التعليمية تحقيق أهداف تعليم قابلة للقياس بمستوى فعال من حيث التكلفة في الوقت والجهد والمصدر.

*مساعدة الطالب على إشباع حاجاته: تساعد الوسائل التعليمية على استثارة اهتمام الطالب واشباع حاجاته للتعلم، حيث يأخذ الطالب من خلال استخدام الوسائل التعليمية المختلفة بعض الخبرات التي تثير اهتمامه وتحقق اهدافه⁽¹⁸⁾

كما يؤدي تنوع الوسائل التعليمية وتعدد المنصات إلى تكوين مفاهيم سليمة وتساعد على زيادة مشاركة الايجابية للطلاب في اكتساب الخبرة، فهي تساعد على تنوع أساليب التعزيز التي تؤدي إلى تثبيت الاستجابات الصحيحة.

*أهمية التعليم عبر الانترنت:

- يكون الطلاب قادرين على العمل بسرعة أكبر ويستقبلون المزيد من المعلومات.
- يمكن للطلاب العثور على الدورات أو البرامج التي يحتاجونها عبر الانترنت، ويمكنهم أيضا الحصول على شهادات أكاديمية عبر الانترنت. من الشهادات المهنية إلى درجة الماجستير.
- انخفاض تكاليف التعليم عبر الانترنت تثبت أنها الخيار الأمثل ، حيث يوفر تكاليف التنقل وأحيانا تكون مواد الدورة التدريبية المطلوبة مثل الكتب المدرسية متاحة عبر الانترنت بدون تكلفة.
- بيئة تعليمية مريحة للطلاب حيث يمكنهم التعلم من منازلهم ويوفرون وقت التنقل واستغلال وقت أكبر في التعليم ويمكن للطلاب العمل مع المدرسة.
- تقوم بتحسين مهاراتك التقنية لأن الدورة التدريبية الأساسية عبر الانترنت تتطلب تطوير مهارات الكمبيوتر الجديدة ، حيث يتعلم الطلاب استخدام الانظمة والبرامج المختلفة.
- وعليه تتجلى فوائد التعليم الإلكتروني: طريقة التعلم عبر الانترنت هي الأنسب للجميع أدت هذه الثورة الرقمية إلى تغييرات ملحوظة في كيفية الوصول إلى المحتوى واستهلاكه ومناقشته ومشاركته ، كما يمكن للجميع متابعة الدورات التعليمية عبر الانترنت في الوقت الذي يناسبهم اعتمادا على توفيرها يختار الكثير من الناس التعلم في عطلات نهاية الأسبوع أو في المساء.
- وكذلك محاضرات التعليم الإلكتروني يمكن أن تؤخذ عدة مرات ، يمكن الوصول إلى المحتوى عدة مرات غير محدودة ، هذا مطلوب بشكل خاص في وقت المراجعة حيث يمكن حضور المحاضرات متى أرت بسهولة .

- تخفيض التكاليف: التعليم الإلكتروني فعال من حيث التكلفة مقارنة بالأشكال التقليدية للتعلم.

- تخطي الصعوبات والمشاكل والظروف الصحية خاصة في ظل الحجر المنزلي واجراءات كوفيد 19.

3- واقع الحوكمة الإلكترونية في الجامعات الجزائرية :

ان معالجة واقع الحوكمة الإلكترونية في جامعاتنا يتطلب الكثير من الوقت ويشترط المعايير المناسبة التي تطبق على مختلف مؤسسات التعليم العالي، وبما أن موضوعنا يربط العلاقة بين واقع الحوكمة الإلكترونية في الجامعة الجزائرية ودورها في تطوير المعرفة العلمية ، سنتناول هذه العلاقة باستعراض بعض الدراسات الميدانية وما توصلت إليه من نتائج هامة. فلقد ساهمت العديد من الدراسات السابقة في تحليل ظروف تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجامعة الجزائرية والصعوبات التي تواجهها، ومن خلالها سنسعى في هذه الورقة البحثية الى استعراض بعض من نتائجها .

حيث تناولت دراسة الدكتور صيفية مصطفى والدكتور أحمد علماوي⁽¹⁹⁾ أسس تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجامعة الجزائرية وتحديد المعوقات ووضع مجموعة من الحلول المقترحة قصد التقليل من الصعوبات التي تواجهها.

كما استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وعرضت نتائجها في جملة من النقاط هامة:

- إن فوائد الحوكمة الإلكترونية تتجلى في الوصول الى المعلومات المركزية في أي مكان .
- طريقة إدارة مؤسسات الجامعة يكون من قبل السلطات التنفيذية.
- تبني فكرة تقييم الطلبة للأداء الأكاديمي وجودة الجامعة.

- تبني مناهج مستوردة قابلة لتغيير مع محيط العمل.
- ممارسة العمل الروتيني وصعوبة في مشاركة كل الأطراف لتطوير هذه المؤسسات.
- ومن أهم الاقتراحات والتوصيات لهذه الدراسة ما يلي :
- ممارسة ديمقراطية من أجل تسهيل عملية تطبيق وكسب ثقة الأعضاء.
- ضرورة الاهتمام بالبنى التحتية كخطوة أولى للقضاء على العقبات التي تواجه حوكمة الجامعة.
- استخدام الأنترنت كعامل فعال مفيد للإدارة وتحسين استخدامها (إدارة الذات).
- تمكين الإداريين وتوسيع الصلاحيات وتشكيل الفرق المدارة ذاتيا، وزيادة قدرة العاملين على التنظيم الذاتي.
- التركيز على أمن المعلومات وحفظها (بتأسيس مراكز المعلومات وحمايتها من مختلف أشكال القرصنة).
- وبذلك فقد أكدت هذه الدراسة على أن الجامعة هي محيط استراتيجي وهام لتطبيق الحوكمة الإلكترونية ، وهذا ما يسهل أداؤها وتطوير معارفها العلمية والبحثية في شتى المجالات ومختلف القطاعات (التخصصات).
- أما دراسة الدكتور فاطمة الزهراء بن قايد⁽²⁰⁾ فقد تناولت موضوع الحوكمة في التعليم العالي، وتعالج هدف التعليم الجامعي في عصر الرقمنة المعرفية وسعي الجامعة الجزائرية لمواكبة التطورات التكنولوجية العالمية وعصرنة الإدارات، بما يوافق الرقمنة والحوسبة. وكانت الدراسة ميدانية بجامعة برج بوعريج، بطرحها التساؤل التالي : هل يمكن تطبيق الحوكمة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي؟ أما فرضيات الدراسة فهي :

- 1 - يوجد قصور في فهم وإدراك مفهوم الحوكمة الإلكترونية من قبل إدارات الجامعة.
 - 2 - مقاومة الإداريين في الجامعة للتغيير يحول دون التوجه لتطبيق الحوكمة الإلكترونية.
- وشملت الدراسة عينة من 40 موظفا إداريا بجامعة البرج، مستخدما استمارات تضمن 15 عبارة تخص قابلية الاعتماد على الحوكمة في الجامعة.
- أما أهم نتائجها أن توصلت الدراسة إلى مايلي:
- الحوكمة الإلكترونية أداة فاعلة في الجامعة لقيام الإدارة بمهامها على أحسن وجه، ولتحقيق المساءلة والشفافية والمشاركة.
 - يتأثر تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجامعة بإمكانيات فنية وتقنية وبشكل عام بمرونة البنية التنظيمية.
 - هناك عوائق تبطئ تبني الحوكمة الإلكترونية في إدارة الجامعة.
 - يوجد إدراك واضح لدى أفراد الطاقم الإداري لجامعة برج بوعريج لمفاهيم الحوكمة الإلكترونية، مما يؤكد صدق الفرضية الأولى.
 - هناك اندفاع نسبي لدى إدارات الجامعة في تطبيق الحوكمة في الجامعة، لأنه يسهل العمل للمبحوثين الإداريين وبالتالي تؤكد نتائج الدراسة نفي الفرضية الثانية.
- لقد كانت الدراساتين ميدان حقل بحث في الجامعة الجزائرية حول الحوكمة الإلكترونية ومجال تطبيقها في التعليم العالي، وهنا يتم التأكيد على أنه من الضروري الخوض في دراسات مماثلة لكشف النقائص وتوضيح العوائق والصعوبات.

خاتمة:

من خلال هذه الوظائف أصبح ينظر للجامعات والمعاهد العليا-اليوم-على أنها من المؤسسات الإستراتيجية التي يعول عليها في التنمية الاجتماعية الرائدة التي تؤدي دورا في ترقية المعرفة العلمية في المجتمعات ، وخاصة في المجتمعات النامية، وعليه حظي التعليم وبما فيه التعليم العالي بنظرة خاصة سواء من المسؤولين والساسة والرتبيين أو من قادة المجتمع المدني ومؤسساته، لتثمين الأعمال المنجزة والإبداع والابتكارات وغيرها من النشاطات الفكرية التي تساهم بشكل مباشر في تطوير الواقع الاجتماعي وتحقيق التنمية ومواجهة

الصعوبات، وهذا ما دفع بالعديد من الدول للاهتمام بحوكمة قطاع التعليم العالي لتطوير المعرفة للقيام بوظائفه ولتحقيق أهدافه المرجوة.

قائمة المراجع والهوامش:

- 1- حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات و أثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة و تحليل مالي، قسم المحاسبة، كلية الإدارة و الاقتصاد، الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2012/2011، ص 8
- 2- محمد عبد الحليم، حوكمة الشركات «تعريف مع إطلالة إسلامية»، الحلقة النقاشية الثالثة والثلاثون، جامعة الأزهر، 23 أبريل 2005، ص 2.
- 3- عبد الحميد الصلاحين، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، مداخلة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، 2007، ص 4
- 4- أساسيات الحوكمة، مصطلحات ومفاهيم سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبو ظبي للحوكمة، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص 5.
- 5- عبد العزيز عبد الله السنبل: التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن 21، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2004م، ص 191.
- 6- محمد منير مرسى: المرجع نفسه، ص 281.
- 7- سعيد طه محمود والسيد محمد ناس: قضايا في التعليم العالي والجامعي، مكتبة النهضة المصرية، 2003م، ص 113
- 8- عبد العالي دبله، يزيد عباسي: الشباب بين الحاجات والمشكلات، مجلة علوم الانسان والمجتمع، جامعة بسكرة، العدد 16، سبتمبر 2015، صص 41/42
- 9- قرزيز محمد ويحياوي محمد: الاتصال وعلاقته بتنمية المورد البشري مجلة حوليات جامعة قالمة، العدد 3 (جوان 2009) ص 230-9
- 10- عبد الرحمن محمد ابن خلدون: المقدمة، مكتبة لبنان 1996، ص 376.
- 11- الشيخبي علي السيد: مقدمة المؤتمر السنوي التاسع (العربي الأول) مركز تطوير التعميم الجامعي العربي بعد رؤية مستقبلية، جامعة عين شمس، القاهرة، 17-18 ديسمبر، 2002، ص 1
- 12- حشيش، ماهر: مدى تلبية الجامعات الفلسطينية لاحتياجات القطاع الصناعي الفلسطيني من وجهة نظر الإداريين في الاتحادات الصناعية"، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، فلسطين، 2011، ص 14.
- 13- عيسان صالحه، ورقة مقدمة لورشة الإقليمية حول استجابة التعميم لمتطلبات التنمية الاجتماعية، الايبيسكو، مسقط، عمان، 18-19 كانون الأول 2006، ص 5.
- 14- الصرفي، محمود وآخرون "إشكاليات البحث العلمي في مصر والتوجهات المستقبلية للتغلب عليها، مؤتمر جامعة القاهرة لمبحوث والدراسات والعلاقات الثقافية، في الفترة 27-28 مارس، جامعة القاهرة، مصر، 2000.
- 15- أحلام حافظ الصبح، دور الجامعات الفلسطينية في تنمية رأس المال البشري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، كلية التربية قسم أصول التربية، مذكرة لنيل رسالة الماجستير، الجامعة الإسلامية لغزة، 2013، ص 20
- 16- فضيل دليو وآخرون، المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة، ط 2، قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، ص 91.
- 17- رمزي احمد عبد الحي، التعليم العالي والتنمية وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، ط 4، 2006، ص 78 – 79.
- 18- صلاح خليل أبو أصعب: الاتصال والاعلام في المجتمعات المعاصرة، دار آدم للدراسات، الأردن، 2004، ص 200 -
- 19 -صفية مصطفى وأحمد علماوي: الحوكمة الإلكترونية داخل الجامعة وسبل التقليل من معوقاتها، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 8، العدد 2 (جوان 2020) صص 181-195 .
- 20- د. فاطمة الزهراء بن قايد : تفعيل دور الحوكمة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي – دراسة جامعة برج بوعريج، مداخلة للملتقى دولي لكلية العلوم التربوية جامعة جدارا بتاريخ 25/23 أبريل 2018 منشورة على الموقع الإلكتروني: <http://www.academia.edu> بتاريخ 20 /07/ 2021 الساعة 20.00 سا